أسباب التنزيل

آية الله الحاج الشيخ محمّد رضا نكونام

سرشناسه: نکونام، محمدرضا، ۱۳۲۷ -
عنوان و پدیدآور: اسباب التنزیل/ محمدرضا نکونام.
مشخصات نشر: قم: ظهور شفق، ۱۳۸۶.
مشخصات ظاهری: ۲۴ ص.
شابک: ۷ - ۸۵ - ۲۸۰۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی: فیپا.
یادداشت: عربی.
یادداشت: کتابنامه.
موضوع: قرآن -- شأن نزول.
رده بندی کنگره: ۵ الف ۸ ن/BP۷۰/۲
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۱۵۲
شماره کتابشناسی ملی: ۱۱۱۸۶۴۹

أسباب التنزيل

المؤلف: آية الله العظمى محمدرضا نكونام

الناشر: مؤسسة ظهور شفق
المطبعة: نگين
الطبعة: الأولى
تاريخ النشر: ١٤٢٩ هـ.ق
عدد الطبع: ٣٠٠٠ دورة
السعر: ٥٠٠٠ ريال

ايران، قم، شارع محمد امين، زقاق ٢٤، رقم ٧٦
ص/ ب: ٤٣٦٤ - ٣٧١٨٥

هاتف: ٢٩٣٤٣١٦-٠٢٥١ فاكس: ٢٩٢٧٩٠٢-٠٢٥١
www.Nekounam.ir www.Nekoonam.ir
ISBN: 978-964-2807-85-7
حقوق الطبع محفوظة للناشر

فهرس المطالب

الطليعة ٧

الرسالة الأولى

أسباب نزول الآيات ١١
الأوّل: السور المكيّة والمدنيّة ١٣
الأمر الثاني: مقام الإثبات ١٤
المقام الثالث: الاستحسانات في التفسير ١٥

الرسالة الثانية

الاستحسانات في شأن نزول الآيات ١٧
شأن النزول في مظنّة أهل السّنة ١٧
شأن النزول في منظر الشيعة ١٨

الرسالة الثالثة

الآيات المكيّة والمدنيّة ٢١

الاستحسانات حول القُران الكريم ٢٣

الطليعة

الحمدلله رب العالمين، والسلام والصلوة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

«**ربّ إنّ قومي اتّخذوا هذا القران مهجورا**»[1].

ان القران الكريم كتاب قد أحكمت آياته، وهو لا ريب فيه وهاد للمتّقين ولكن مع الأسف مهار في مدى الزمان مهجوراً؛ لأنّ أهل السنة كفى بقراءة آياتها وسعى تحسين صوتها وتأكّد على اختلاف قراءتها والتحقيق في شأن نزول الآيات وأنها مكيّة أو مدنيّة وترتّب عليه استحسانات كثيرة لا اعتبار ولا واقع لها وقالت الإماميّة أنّه حمّال ذو وجوه

١ـ فرقان(٢٥): ٣٠.

وعلينا أن نرجع في تفسير آياته وكشف معانيه بالأخبار والروايات الواردة من ائمّة الأطهار عليهم السلام، وأنّ لا استقلال لنا في فهم مراداته، ولا ريب أنّ كلا الطريقين منحرف عمّا هو الصراط المستقيم والبيان المبين والطريق العدل السويّ الذي يكون على ثلاث مراتب: منها المرتبة العامّة؛ وهي الأنس بقراءة القران الكريم لعموم المؤمنين، ومنها المرتبة الثانية؛ فهي طريق عقلي لفهم معانيه بطريق علمي، والطريق الثالث خاصّ للاولياء والراسخين في العلم، فهو قرب معنوي والمعرفة الشهوديّة، وفي هذه المرتبة يعرف العارف أنّ: «لا رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين»[1]، وأنّ القران الكريم سجلّ العالم كلّه يعرف به كلّ موجود بوحدته وشخصيّته ويطّلع على سرّ ترتيب السور والآيات، ويوجد أنّ له نظم ونسق على وزان نظم العوالم، وأنّ كلّ لفظة في القران الكريم في مرتبته يدلّ على موجود بتمام خصوصيّاتها، وكلّ ما يفرد وما استأثر به وفي ظلال

١ـ انعام(٥): ٥٩.

هذه المعرفة يأنس العارف القران الكريم وبالعكس القران الكريم يأنسه ويعلّمه في حياته الدنيويّة والأخرويّة، وهاد له في كلّ العوالم، والقران يكلّمه في اليقظة والمنام، ولا ريب أنّ هذا الراسخ في العلم قادر على تفسير آيات القران الكريم في الحقيقة.

هذا، وقد يرد على التفسير المرسوم الدارج أمور تعدّ أسباباً لضعفه كوجود الاسرائيليّات وكثرة الارسال واختلاف النزول والقراءات التي يعدّ من العويصات التي عنونها المفسّرون في كتبهم، منها أسباب النزول وشأن نزول الآيات التي تبحث عنها رسالتا الأولى والثانية من هذه المجموعة، وتؤكّد على عدم العناية بها لما فيها من قصور الطريق وفقدان السند الصحيح ووجود الوضع والتدليس والجرح في طرق رواياتها، وأنّها استحسانات واردة من أهل السنّة.

والرسالة الثالثة تبحث عن السور المكيّة والمدنيّة وطرق اثباتها والاستحسانات الواردة المتولّدة من هذا التقسيم الذي لا طريق لاثباتها إلّا

على نحو الارسال والاجمال، وتقول إنّ الذي يسهل الأمر لنا وليس مازاد على ذلك بلازم هي حجيّة القران ولزوم حفظ الاعتقاد به والعمل به لتقرير المعصومين عليهم السلام وقبولهم وعملهم واستنادهم وقراءتهم به في مدى حياتهم وإن كان هذه السيرة والعمل من المعصوم ليس دليل على قطعيّة سند المصحف الكريم.

وفي الختام نرجوا من الله التوفيق، والحمدلله أوّلاً وآخراً.

الرسالة الأولى

أسباب نزول آيات

المعنى لكلّ واحد منها والفرق بينهما واضح، لا يحتاج إلى البيان، والسبب في البحث اختلاف الشيعة وأهل السنّة في جهة الإثبات، ولا بحث في جهة الثبوت أصلاً؛ وإن كان الخلط من علماء السنّة كثيراً.

علماء التسنّن يعتقدون شأن النزول، ويعملون بها ويقولون: لهذا الأمر قواعد كثيرة لفهم القرآن ودرك حقائقه، وهم يعقتقدون أيضاً بأنّ هذا الأمر منوط بالنقل والخبر الصحيح، ولهم أخبار كثيرة في هذا المقام ويعملون بها.

ولكنّ الشيعة يعتقد بجميع المسائل في مقام

الثبوت والمهمّ يكون في الإثبات والتحقيق، وهو أنّ لا طريق لنا في كشف هذا الأمر؛ لأن الأقلّ في اعتبار الخبر الوثاقة إن لم نقل بالعدالة لا يوجد هذا الأمر في جلّ الطرق لو لم نقل في الكلّ، وجميع الطرق في هذا الأمر مخدوش أو مدلّس أو موضوع، مضافاً على الأكاذيب والأغراض والأميال والسياسات الحاكمة الجبّارة في أوائل الإسلام بعد النبى صلى الله عليه وآله وفي عصر الخلفاء الجور والحكومات الخبيثة الغاصبة.

غالب ما يقال في هذا الباب من طريق أهل السنّة تكون الاستحسانات والأغراض والمسموعات العادية بلا سند ووثاقة، مضافاً على أنّ وضوح فساد ما يقولون كافٍ في الأمر، وليس هذا دأب الشيعة في سند الخبر؛ لأنهّم يقولون: العنوان لا يمكن أن يكون سنداً واطمئناناً في الأمر، بل ما يعتبر فيه هي الوثاقة.

فعلى هذا، لو قام خبر موثوق به على نزول آية في مورد مع عدم جرح عملي من الأصحاب وعدم مخالفة عقليّة، يمكن أن يستفاد الأمر، ولكن هذا النوع من الخبر قليل.

ولهذا، الشيعة لا يبحث في هذا الأمر كثيراً؛ لقصور الطريق وفقدان السند الصحيح وكشف الأمر وصحّة الموضوع المقول فيه وإلّا لو كان لابدّ لكشف هذا الأمر من طريق صحيح أو من جهة المعصوم عليه السلام، ولم نبحث في القواعد الموجودة ثبوتاً لهذا الأمر، وهو سّر قلّة البحث عنه في تفاسير الشيعة وكثرته في تفاسير أهل التسنّن، والختم في المقام أنّ فهم القران لا ينحصر في هذا الأمر؛ لأنّ فهم القران له طرق عديدة من نفس القران ومن نفس الآية أو من آيات أخر أو من المعصوم عليه السلام الذي هو نفس القران الكريم وآياته.

والبحث في هذا المقام على ثلاثة أمور:

الأوّل: السور المكيّة والمدنيّة؛

الثاني: الإثبات في أمر الآية أو السورة؛

الثالث: الاستحسانات في تفسير القران الكريم.

الأوّل: السور المكيّة والمدنيّة

السور المكيّة ـ كما هو المشهور ـ على تسعين سورة والسور المدنيّة على أربعة عشرين سورة، ويتوهّم من ظاهر هذا الأمر أنّ الآيات المكيّة كثيرة والآيات المدنيّة قليلة بمراتب، وليس الأمر كذلك،

ولا تكون الآيات المدنيّة بأقلّ من المكيّة، والمثال الواحد لإشعار هذا الأمر أنّ السور الأوائل من المصحف من الأوّل إلى الجزء الواحد عشر جميعاً غير سورتين سور مدنيّة، والسور الأواخر من المصحف الموجود في ما بين المسلمين أكثر من أربعين سورةً وأقلّ من ثلاثة أجزاء مكيّة، فالآيات المدنيّة كثيرة أيضاً. فالقران الكريم نزل في مكّة والمدينة على التمام بلا أن تكون الآيات المدنيّة طبيعة أصلاً.

الأمر الثاني: مقام الإثبات

الأمر الثاني أنّ إثبات كون هذه السورة أو الآية نزلت في مكّة أو المدينة مشكل، لاسيّما أنّ لا آية ولا دليل قطعي على هذا الأمر أصلاً، والإثبات نوعاً على نحو الإرسال والإجمال، ولهذا اختلف بين المفسّرين في كثير من الآيات، بل السور هل هذه مكيّة أو مدنيّة، وسبب هذا الأمر عدم وجود نقل صحيح وخبر مسند، مضافاً على فقدان القطع على نفس ترتيب الآيات والسور الموجودة عندنا.

والأخبار في أصل القرآن الكريم وجمعه وعدم تحريفه وسائر مباحثه من هذه الجهات معارضة

جميعاً، والذي يسهل الأمر وليس ـ زيادة على ذلك ـ بلازم لنا، حجيّة هذا القران ولزوم العمل والاعتقاد به لتقرير المعصومين عليهم السلام وقبوله والعمل والاستناد به وقراءته دائماً في طول حياتهم الصوريّة ـ وإن كان هذا الأمر من المعصوم عليه السلام ليس دليلاً على قطعيّة سند هذا المصحف ـ إلّا أنّ لا بحث في حجيّته لنا أصلاً؛ لأنّ الإمضاء منهم، والعمل به عنهم يمكن أن يكون لحفظ هذا القران الموجود في أيدي المسلمين؛ لاسيّما المنافقين الذين دخلوا في الإسلام كرهاً ونفذوا في الدين عناداً، ولولا هذا الأمر لعلّ المعصوم عليه السلام يعنون البحث عن حقيقة القران بنحو التمام ومسائله ويظهر الآيات وأصل مصحفه، لو كان مازاد عن هذه الآيات والسور موجودة عندهم ولكنّ الخلل فيه لو كان مدخولاً لحفظه.

المقام الثالث: الاستحسانات في التفسير

فلهذا الأمر جميع المسائل المتولّدة في هذا الباب من تقسيمات الآيات أو الميّز والفروق المدّعاة في الآيات المكيّة والمدنيّة من الطوال والصغار أو العميقه والسطحيّة أو الكليّة والجزئيّة أو

الحكـومتيّة والفـرديّة وسـائر التـقسيمات الأخـر للآيات استحسانيّة، ولا مدرك لها أصـلاً؛ لأنّ فـي جميع السور يكون كثير من المسائل المشابهة بـلا اختصاص جزم فيها.

وملخّص الكلام أنّ القران لا يكون عـلى نـظم الأمور البشري في التأليف والتصنيف؛ سواء لم يكن فيه نظم صوري أصلاً أو يكون له نظم خاصّ لا يقدر الإنســان أن يكشــفه، والكشــف له فـي قـدرة المـعصوم عليه السلام الذي يكـون مـدّعي «سـلوني» ولا يمكن لغيره أصلاً إلّا على فهم منه فقط.

الرسالة الثانية
الاستحسانات في شأن نزول الآيات

اختلفت الشيعة وأهل السنّة في جهة إثبات شأن نزول الآيات، لا من جهة الثبوت في الأصـل؛ وإن وقع كثيراً الخلط بين هاتين الجـهتين مـن جـانب علماء أهل السّنة.

شأن النزول في مظنّة أهل السّنة

فأهل السنّة هـم مـعتقدون بشأن النـزول فـي الآيات، ويعملون به أيضاً، ويقولون: «إنَّ لفهم القران ودرك حقائقه قواعد كثيرة»، وهم يعتقدون أيـضاً بأنَّ العلم بشأن نزول الآيات منوط بالنقل، وبزعمهم أخبار كثيرة في هذا المقام ويعملون بها.

شأن النزول في منظر الشيعة

فالشيعة تعتقد كمال الاعتقاد بشأن النزول في مقام الثبوت، ولكنَّ البحث هو في إثبات هذا الأمر وكشفه؛ ولا يكون طريق الصحيح لنا البتة في كشف شأن النزول في الآيات؛ لأنَّ الأقلَّ الوثاقة في الخبر للعمل به إن لم نقل بالعدالة، ولا يُوجد هذا الأمر؛ أي: الوثاقة في جُلّ الطُّرق في ذلك إن لم نقل في الكلّ؛ لأنَّ جميع الطرق في شأن النزول إمّا مخدوش أو مُدَلَّس أو مرفوع أو مرسل؛ مضافاً على الأكاذيب والأغراض والأميال وسياسات الحُكّام الجور في أوائل الإسلام بعد النبي صلى الله عليه وآله، وفي زمان الخلفاء الجور والحكومات الخبيثة الغاصبة.

غالب ما يُقال في باب شأن النزول فهو من طريق أهل السنّة والمجهولات من أخبارهم، وغالب ما يُقال في أخبارهم حولَ هذا الأمر فهو استحسانات وأغراض ومسموعات عادية بلا سندٍ ولا وثاقة، مضافاً على فساد اعتقادهم؛ لأنّهم لا يعتقدون بلزوم الوثاقة والدقّة في الخبر، بل يقولون: «إنَّ قول الصّحابي بأيّ نحوٍ كان فهو كافٍ للعمل به»، والحال أنَّ هذا ليس بدأب الشيعة في أمر سند الخبر؛

لأنَّ الشيعة تقول: «إنَّ عنوان الصّحابي لا يصحّ أن يكون سنداً وموجباً للاطمئنان في الأمر، بل اللازم هي الوثاقة في الرّاوي»، فعلى هذا خبر موثوق به على شأن نزول آية مع عدم جرحٍ عملي من الأصحاب وعدم مخالفة دليل عقلي، فيُمكن أن يُعتقد بمضمونه، ولكنّ هذا النوع من الخبر نادر جدّاً؛ ولهذا أيضاً الشيعة لا تبحث كثيراً في موضوع شأن نزول الآيات؛ لقصور الطريق وفقدان السند الصحيح لكشف صحّة الموضوع المقول حول هذا الأمر، فلو كان لنا طريق لكشف هذا الأمر من جهة المعصوم عليه السلام نفسه مثلاً أو من الطريق الصحيح، فلا بحث لنا حول هذا الأمر ثبوتاً وحول فوائده؛ فَعُلم سرّ قلّة البحث منه في تفاسير الشيعة وكثرة البحث منه في تفاسير أهل السنّة، والحتم في المقام أنَّ فهم القران لا ينحصر بفهم شأن نزول الآيات؛ لأنَّ فهم القران الكريم له طرق كثيرة من نفس القران؛ أي: من نفس الآية ومن آياتٍ أخَر، أو من المعصوم الذي هو أيضاً نفس الآية ونفس القران الكريم باعتبار أنَّ المعصوم هو القران الناطق وإن كانت الاستفادة من شأن النزول في صورة التحقّق لذلك أيضاً مفيدة قهراً.

الرسالة الثالثة

الآيات المكيّة والمدنيّة

توهّم كون مقدار الآيات المكيّة كثيراً وكون مقدار الآيات المدنيّة أقلّ من الآيات المكيّة بمراتب باطل أساساً؛ لأنّه وإن كان المشهور أنّ السور المكيّة على مقدار تسعون سورةً وسور المدنيّة على مقدار أربعة وعشرون سورة، ولكنّ الآيات المدنيّة ليست بأقلّ من الآيات المكيّة بمراتب، والدليل عليه: أنّ أكثر السور الطوال من الجزء الأوّل إلى أواسط الجزء الحادي عشر من المصحَف الموجود في ما بين المسلمين سور مدنيّة، والحال أنّ فوقاً من أربعين سور من السور المكيّة في أواخر المصحف أقلّ من اثنين جزءً؛ فنفهم أنّ

الآيات المدنيّة أيضاً كثيرة.

فالقران نزل في مكّة ومدينة بتمامه بلا أن تكون الآيات المدنيّة تبعيّاً بالنسبة إلى الآيات المكيّة أصلاً.

فإثبات كون نزول سورة أو آية في مكّة مكرّمة أو في مدينة مشرّفة فمشكل جداً؛ لاسيّما في الآيات، ولا دليل قطعيّاً لهذا الأمر أصلاً، ونوع الإثبات أيضاً في هذا الأمر على نحو الإرسال والإجمال؛ ولهذا أيضاً اختلف المفسّرون في كثير من الآيات، بل في السور في أنّ هذه مكيّة مثلاً أو مدنيّة؛ وعلّة هذا الاختلاف عدم وجود نقل صحيح أو خبر مستند، مضافاً على عدم القطع في نفس ترتيب الآيات والسور الموجودة في أيدي المسلمين.

الأخبار التي يخبر فيه عن أصل القران وجمعه وعدم تحريفه وسائر مباحثه من هذه الجهات متعارضة جميعاً؛ والذي يسهل الأمر لنا وليس مازاد على ذلك بلازم، هي حجيّة هذا القران الكريم ولزوم حفظ الاعتقاد به والعمل به لتقرير المعصومين عليهم السلام وقبولهم وعملهم واستنادهم وقراءتهم به دائماً في

طول مدّة حياتهم؛ وإن كان هذه السيرة والعمل من المعصوم ليس بدليل على قطعيّة سند هذا المصحف ولكن إمضاءهم بهذا المصحف وعملهم به دليل على حجيّته لنا؛ لأنّه لعلَّ تقريرهم وعملهم به قد كان للزوم حفظ هذا القران ـ الذي هو دليل الدين ـ الموجودة في أيدي المسلمين، لاسيّما من المنافقين الذين هُم دخلوا في الإسلام كَرْهاً ونفذوا في الدّين عناداً، فلولا هذا الأمر لعلّ المعصوم قد كان يعنون بحث حقيقة القران على نحو الكمال ويبيّن مسائل القران ويظهر الآيات وأصل المصحَف، لو كان مازاد من هذه الآيات والسور موجوداً عندهم، وهكذا يبيّن الخلل في هذا المصحف لو كان فيه خلل، فالمعتبر من هذا البحث حجيّة هذا القران الموجود في أيدي المسلمين طول حياته الشريفه والزائد على ذلك المقدار ليس بلازم لنا.

الاستحسانات حول القُران الكريم

فجميع المسائل المتولّدة حول المصحف من تقسيمات الآيات والسُّور إلى المكيّة والمدنيّة أو الطوال والصغار أو العميقة والسطحيّة أو الكليّة والجزئيّة أو الحكومتيّة والفرديّة وسائر تقسيمات

الآيات استحسانيّة، ولا مدرك لها أصلاً؛ لأنّ أكثر هذا القبيل من المسائل حول آيات القران وسوره تكون متشابهةً بلا وجود جزم فيها.

وخلاصة الأمر، أنّ القران الكريم لا يكون على نظم الأمور البشريّة في التأليف والتصنيف؛ سواء كان فيه نظم خاص صوري أو لم يكن فيه، فلا يقدر الإنسان أن يكشفه، بل كشفه يكون في قدرة المعصوم عليه السلام الّذي هو مدّع لِـ«سَلوني قبل أن تفقدوني»، ولا يمكن لغير المعصوم كشف هذا القبيل من مسائل المصحف إلّا على فهم من المعصومين عليهم السلام وحدةً أو من وصل من ذلك الطريق إلى شيء.